



وزارة الدفاع تكشف عن تزوير باسم المتقاعدين

كتب: عبد الولي المذابي

كشف تقرير صادر عن وزارة الدفاع عن وجود آلاف من حالات التزوير في التظلمات والطلبات التي قدمت باسم المتقاعدين والمنقطعين من ضباط وصف وأفراد القوات المسلحة.

وأشار التقرير إلى أن البعض حاول استغلال التوجيهات الرئاسية بحل مشاكل المتقاعدين والمنقطعين في المحافظات الجنوبية والشرقية لابتزاز الدولة والحصول على تسويات غير قانونية، حيث تم اكتشاف ٨٩٨١ حالة اختلاف في الصور وبيانات المتقدمين عما هو موجود في الملفات الخاصة بصف الضباط وأفراد المنقطعين والمتقاعدين.

وأوضح التقرير أن الشعارات المناطقية التي يروجها البعض للتحريض ضد الوحدة والإدعاء بأن هناك استهدافاً لابناء المحافظات الجنوبية سرعان ما انكشفت، حيث تبين أن إجمالي التظلمات التي قدمها المتقاعدون من صف ضباط وأفراد القوات المسلحة من جميع المحافظات بلغت ١٣,٩٦٩ طلباً منها ٦٨٨٢ طلباً فقط سجلتها اللجان الميدانية في المحافظات الجنوبية والشرقية، فيما

سجلت ٧٠٨٧ طلباً في بقية المحافظات، وتصدرت محافظة لحج التظلمات الخاصة بالصف والإفراد تليها مباشرة امانة العاصمة.

وفيما يلي ترتيب المحافظات :

- لحج ٢٣٧٧ حالة.
- أمانة العاصمة + صنعاء ٢٣٣٠ حالة.
- إب ١٩٣٦ حالة.
- آبين ١٨٨٥ حالة.
- عدن ١٣٦٨ حالة.
- ذمار ٩٧٤ حالة.
- تعز ٨٠٧ حالات.
- الضالع ٦٢٣ حالة.
- الحديدة ٣٩٧ حالة.
- شبوة ٢٨٤ حالة.
- المحويت ٢١٨ حالة.
- حضرموت ١٨٦ حالة.
- ريمة ١٧٨ حالة.
- البيضاء ١٢٤ حالة.
- مارب ١٢٣ حالة.
- حجة ٥٧ حالة.
- صعده ٢٠ حالة.
- المهرة

وسجلت اللجان الميدانية ١١,٩٨٦ حالة ما قبل عام ١٩٩٤م وهم غير مشمولين بقرار العودة بلاضافة الى (٨٩٤) صف ضابط

وفرد تم تجنيدهم خلال الفترة من (١٩٩٥ - ٢٠٠٧م) وكشفت البيانات المالية وجود ٣٧١ ضابطاً وردت اسماؤهم في ترقيات الصف.

واتضح من خلال المراجعة والتدقيق لكشوفات التظلمات الخاصة بالضباط المتقاعدين وجود ١٩٢٣ طلب تسوية لضباط أحيلوا الى التقاعد بالرتب المستحقة و١١٦ ضابطاً بلغوا الأجلين عند الاحالة الى التقاعد.

وأشار التقرير الى ان ١٣,٩٦٩ صفأ وضابطاً وفرداً من المتقاعدين الذين تقدموا بتظلمات وطلبات تسوية لم يتقدم منهم سوى ٥٥ فرداً بطلبات للعودة الى الخدمة.

وأكدت نتائج التقرير والمباينات المالية ان الحالات المستحقة للدراسة لا تتجاوز ١٢,١٨٠ حالة من بين ٢٨,٣٨٩ حالة انقطاع عن الخدمة.

من جانب آخر فضح تقرير وزارة الدفاع ادعاءات ما يسمى جمعية تنسيق المتقاعدين التي تنصب نفسها متحدثاً باسمهم إذ لم يتجاوز عدد الحالات التي قدمتها الجمعية المزعومة ٤٠٠ حالة فقط أغلبها تنتمي الى محافظتين بعينهما فيما سجلت اللجان الميدانية التي شكلتها وزارة الدفاع بتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية أكثر من ٤٠ ألف حالة من جميع محافظات الجمهورية.

معوقات تواجه تنفيذ المرحلة الثانية من استراتيجية الأجور

الثانية من الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات، وأن عملية الإستقبال، ستجرى من قبل كافة وحدات الخدمة العامة التي استكملت الإصلاحات المطلوبة منها خلال المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية.. داعياً كافة المعنيين في مختلف وحدات الخدمة العامة سرعة انجاز المتطلبات اللازمة للحصول على الزيادة مستحقة دون تأخير.

مشيراً إلى أن الوزارة تعمل هذه الأيام بطاقتها القصوى من أجل تنفيذ خطة منح الزيادة المقررة لموظفي الدولة في القطاعين العام والمختلط والمستحقة في إطار المرحلة الثانية من تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات، مبيناً أن الجهات التي لن تنجز كشوفاتها فان استحقاق الزيادة قائم لموظفيها في كل الأحوال اعتباراً من شهر أكتوبر الجاري ولكن سيتم صرفها بالترجيح.

الذين أخذت لهم البصمة ونحو البطاقة الوظيفية الجديدة أيضاً للموظفين الذين وصلت كشوفهم من الجهات العاملين لديها فقط.

وفي الوقت الذي تشكو فيه الخدمة المدنية أن كثيراً من المؤسسات والوزارات لم توافقها بكشوف موظفيها فيما تؤكد هذه الجهات أنها سلمت كشوفاتها للخدمة المدنية من وقت مبكر ولكن الأخيرة متباطئة في ابلاغ المالية وإرسالها لتلك الكشوفات.

وكانت «الميثاق» قد حاولت الاتصال بوزير الخدمة ووكيلها أكثر من مرة لاستيضاح الأمر.. لكن دون جدوى من ذلك.

وفي وقت متأخر من مساء أمس الأحد بثت وكالة سبأ تصريحاً للاحومود خالد الصوفي وزير الخدمة المدنية والتأمينات قال فيه : ان وزارته بدأت باستقبال كشوفات مستحقات الزيادات من المرتبات تنفيذاً للمرحلة

التي ينتهي بعد غد الثلاثاء الموعد الذي حددته فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للحكومة بمختلف وزاراتها ومؤسساتها وخصوصاً وزارتي الخدمة المدنية والمالية بانجاز كل الترتيبات اللازمة لتنفيذ المرحلة الثانية من استراتيجية الأجور والمرتبات وصرحها لجميع موظفي الدولة في الجهتين المدنية والعسكرية مع راتب شهر أكتوبر الجاري.

وعلمت «الميثاق» أن تنفيذ توجيهات الرئيس بهذا الخصوص تواجهه صعوبات في عدد كبير من الوزارات والمؤسسات، الأمر الذي لا يمكن معها صرف المرحلة الثانية من الاستراتيجية مع راتب أكتوبر الجاري لكل موظفي الدولة.

وأضافت المصادر أن وزارة الخدمة ربطت صرف الزيادات في الاستراتيجية مع راتب أكتوبر الجاري للموظفين

إفشال مخطط التخريب في المكلا

تستغل ذلك لخوض غمار الحملة الدعائية المبكرة للانتخابات النيابية القادمة، تجسّر الإشارة إلى أن أطراف في احزاب اللقاء المشترك وعناصر معينة حاولت قبيل اختتام تلك الفعالية ان تثير الناس وتحركهم في مسيرة صاخبة هدفها الاساسي تزييد شعارات انفصالية والتكسير والتخريب والسرقة والنهب إلا ان عقلاء من أبناء مدينة المكلا وقفوا في وجه تلك الدعوات ورفضوا الانصياع لذلك الأمر الذي افضل المخططات الموسومة لاقطاب المعارضة «اللقاء المشترك» بجعل عاصمة محافظة حضرموت وحاضرتها مدينة المكلا تعيش اوضاعاً متوترة وغير آمنة كما تحدث كثير من باحترام وتقدير بالغ لأجهزة الأمن وأفراد الشرطة الذين تعاملوا بعقلانية مع هذا الحدث.

الفعالية استوعب الناس تماماً متاريدته تلك الاحزاب من خطتها لعدة اوراق منها ارقام مظني جمعيات المتقاعدين العسكريين والاستمعا لكلماتهم وسط استغراب الناس خصوصاً بعد ان حلت قضايا المتقاعدين العسكريين بنسبة تجاوزت ٤١٪ وكذلك استغراب العديد من الشخصيات الوطنية لماذا استقر تركيز احزاب اللقاء المشترك على الإحفاء بمناسبة الذكرى السد؛ لثورة ١٤ أكتوبر المجيدة هذا العام فقط واستمرار تجاهلها الايام الماضية وكذلك اغفال الإحفاء بعيد الثورة السبتمبرية ٢٢مايو..

وأبدى الحاضرون منظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية استغرابهم استمرار تكتل اللقاء المشترك في اثاره الشارع واستغلال ظروفهم المعيشية واكد لـ«الميثاق» ان احزاب اللقاء المشترك

المكلا - خاص :

على غير المعتاد في السنوات الماضية احيث احزاب اللقاء المشترك بحضرموت مساء أمس الأول السبت فعالية سياسية ظاهرها الإحفاء بالذكري السد؛ لثورة السد؛ ١٤ أكتوبر وباطنها فعل سياسي مدروس ومنسق بين اقطاب المعارضة في المكلا ورفدان والضالع وقد حضره عدد لايتجاوز (١٥٠٠) نفر وأغلبهم من عامة الناس الذين يرتادون السوق ليلاً ويخرجون عند الثامنة من كل صباح لجلوس في القاهي والدك وكورنيش حي السلاح وجوار البحر. وكانهذه عملت احزاب اللقاء المشترك وأبدت اصراراً عجيباً على عدم نقل تلك الفعالية السياسية من وسط المدينة بحسب ما طلبت السلطات المحلية تحاشياً لآية اشكاليات وحدث أعمال شغب وتكسير لكن في هذه

فهد مزاعم قيادي إصلاح

مصدر مسئول يحذر من المتاجرة بقضايا الوطن

عبر مصدر عسكري مسئول عن أسفه واستهجانه لما أدلى به القيادي الإصلاحي والنائب في البرلمان حميد الأحمر من تصريحات صحفية غير مسؤولة وتتعلق بزيارة الوفد العسكري من اليمن برئاسة اللواء أحمد الأشول ورئيس هيئة الأركان العامة للولايات المتحدة الأمريكية. ونقل مسوق وزير الدفاع (٢٦ سبتمبر) اليوم الأحد عن المصدر العسكري قوله إن حديث المبراري حميد الأحمر عن التقريب في السيادة الوطنية أمر يدعو للخرابة والاستهجان لأنه أول من يعلم من هم أولئك الذين يفرطون في سيادة الوطن وكرامته ويتجاوزون به في أكثر من مكان لكي يكتنزون الأموال المحرمة وبشتى الطرق.

وأضاف المصدر العسكري في تعليقه على تصريح نجل رئيس البرلمان (كما انه الأري بمن هو المهزوز في أعماقه وتفكيره نتيجة تلك الهزائم التي

٥ نوفمبر النطق بالحكم في قضية شهيد الديمقراطية

مشائخ حجة يستنكرون أكاذيب المشترك وأولياء الدم يؤكدون احترامهم للقضاء

إجراءات المحاكمة ونقمتهم الكبيرة بترامة القضاء اليمني، نافية ما نسب اليهم من تصريحات لا تعبر إلا عما تزيد احزاب المشترك وأدواتها الاعلامية، واستغوب الشري من القول إن مشائخ حجة هدوا الدولة اذا لم تستجب لمطالبهم وأضاف أنهم يحترمون القضاء ويحرضون على الخطاب حول مطالبهم وحقوقهم مع الدولة عبر القنوات الرسمية.. الى ذلك طالب عبدالله الطاهري شقيق الشهيد في تصريح لـ«الميثاق» الأجهزة الأمنية بتابعة بقية المطلوبين الفارين من وجه العدالة وتقديم ١٢ فرداً من أصل ٣١ فرداً هم اجمالي المتهمين الذين نفذوا الجريمة يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م.

«الميثاق» - خاص : استنكر عدد من الأعيان والمشائخ والشخصيات الاجتماعية بمحافظة حجة الافتراءات والأكاذيب التي نشرتها صحيفة «الصحوة» ونسبت اليهم تصريحات مختلفة حول قضية شهيد الديمقراطية أحمد علي الطاهري، وادعت بانهم هدوا بتنفيذ اعصام من أجل الضغطة على الدولة لتخريب مسار القضية ونقل اجراءات المحاكمة قبل اسبوع من جلسة النطق بالحكم المقررة في الخامس من فبراير القادم. وأكد الشيخ أحمد حارث الشري عضو مجلس النواب في اتصال هاتفياً مع «الميثاق» أن الشخصيات الاجتماعية والمشائخ بمحافظة حجة يؤكدون

في دراسة حديثة:

٧٠٩ ناقلات تباع مياهاً ملوثة في العاصمة صنعاء

كتب/ جمال مجاهد

كشفت دراسة حديثة عن أن الآبار العاصمة التي تباع المياه للناقلات «الواينات» أو للشيكات الأهلية والمختلف الاستخدامات في صنعاء لا تتلاءم مع الاشتراطات الصحية التي وضعتها لجنة مختصة من الهيئة العامة للموارد المائية والجهات ذات العلاقة.

وأكدت دراسة حصر آبار وناقلات المياه في أمانة العاصمة -حصلت عليها «الميثاق»- أن نوعية المياه في تلك الآبار جيدة بشكل عام مع وجود "شذوذ" في بعض الآبار والتي وجد فيها ارتفاع في بعض الخصائص الفيزيائية مثل الأس الهيدروجيني للآبار العميقة المنتشرة في جنوب الأمانة، حيث وجدت أن ١٩ بئراً تجاوزت الحد الأمثل "٦,٥-٨,٥" للمواصفات القياسية اليمنية لمياه الشرب في قياسات الأس الهيدروجيني.

وقد أجريت الدراسة ذلك بان الكثير من الآبار في هذه المنطقة تحفر بعمق كبير يصل ويخترق جزءاً كبيراً من البركانيات الحاوية على معادن غنية بعنصر الصوديوم مثل الفلدسبار "أنور فوكاز والسندانين" وكذلك معدن البلاجيوكلاز مما يخلق بيئة قاعدية تسبب ارتفاعاً في قيم الأس الهيدروجيني. ولاخطت الدراسة أن ١٢ بئراً تجاوزت مياهاها الحد الأمثل في المواصفات القياسية اليمنية لمياه الشرب في قياسات الناقلية

الكهربائية "١٥٠٠ ميكروموز/سم" للمياه منها، بئر واحد فقط يقع في الجزء الجنوبي والباقي معظمها في المناطق الشمالية من أمانة العاصمة صنعاء، وعزت الدراسة ذلك إلى تواجد الآبار بالقرب من خط سير المياه الخارجة من محطة معالجة مياه الصرف الصحي، مما يؤكد تلوث تلك الآبار بمياه الصرف الصحي للمعالجة الخارجة من المحطة الموجودة في المنطقة، والتي غالباً ما تخرج معالجة بشكل جزئي أو غير معالجة نهائياً.

وفقاً للدراسة فإنه من بين العينات التي تم تحليلها كيميائياً وجينومياً والتي أخذت من جنوب الأمانة، وجدت عينة واحدة فقط متجاوزة للمواصفة القياسية اليمنية للمياه لكل من الصلابة الكلية والكالسسيوم والكبريتات، بينما تجاوزت خمس عينات الحد المسموح به في قياس عنصر النترات، أما التحاليل الجينومية فقد أثبتت الدراسة أن ٩ عينات فقط يوجد فيها مؤشرات تدل على وجود التلوث الجينومي.

وأكدت الدراسة وجود ١٨٩ بئراً منها ١٦٩ بئراً عميقاً، وتنتشر هذه الآبار في كل أنحاء حوض صنعاء، وتصل أعماق بعض هذه الآبار إلى ٥٤٠ متراً، أما الآبار اليلودية فعددها قليل "١٧ بئراً" يصل أكبر عمق فيها إلى ٩٠ متراً في دار الحمد وشارع العدل، وتنتشر في شارع العدل وبنى الحارث. وحضرت الدراسة ناقلات المياه في الأمانة وشملت فقط الناقلات المتواجدة بالقرب من



آبار بيع المياه، ووجدت أن عدد الناقلات المحصورة يصل إلى ٧٠٩ ناقلات، النوع السائد فيها كان نوع دابهايتسو وتويوتا، كما أن حوالي ٨٦٪ من استخدامات تلك المياه التي تقوم بنقلها الناقلات يتم استخدامها لأغراض الشرب والأغراض الأخرى ذات العلاقة بصحة الإنسان.. ودعت الدراسة إلى تنفيذ جملة من الإجراءات المقررة من اللجنة المكلفة والمعتمدة من قبل لجنة حوض صنعاء، وأهمها تنفيذ حملة توعية شاملة للمواطنين عن وضع تلك الآبار والناقلات التي تباع المياه، بالإضافة إلى إقامة ورشة عمل يتم فيها دعوة ممثلين عن أصحاب تلك الآبار والناقلات لتوضيح نتائج الدراسة والأشراطات الصحية وإجراءات التسجيل التي وضعت لكل من الناقلات والآبار، وكذلك إنشاء "فرز" للآبار والناقلات وفقاً لصلاحيتها وملاءمتها للشروط الحية.. وأشارت الدراسة إلى أن أمانة العاصمة تعاني من نقص شديد في مياه الشرب التي يزيد بها ساكنوها عبر شبكة المياه الحكومية، نظراً للتوسع الشديد في الأمانة خاصة في أطرافها، فهناك أحياء كاملة في أمانة العاصمة لا تصلها المياه عبر الشبكة الحكومية وهناك أحياء أخرى قد تصلها المياه عبر الشبكة ولكن مرة واحدة في الأسبوع، الأمر الذي شجع على ازدهار سوق بيع المياه عبر الناقلات أو عبر شبكات أهلية تعاني من سوء نوعية المياه وارتفاع في أسعارها.

العنوان

الجمهورية اليمنية- صنعاء - منطقة عصرا امام مستشفى سبلا من مترع من شارع الزبييري تليفون: (٤٧٢٨١١-٤٧٢٨١٠-٤٧٢٨١٠-٤٦٦١٢٩-٤٦٦١٢٩) فاكس (٢٠٨٩٢٣) - ص.ب، ٣٧٧٧

الإشراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة

اسعار الاشتراكات:

• الشركات والمؤسسات الأجنبية: ٢٠٠ دولار
• الشركات والمؤسسات اليمنية: ٥٠٠٠ ريال

سكرتير التحرير

محمد صالح الجراحي

نائب مدير التحرير

عبد الولي المذابي
يحيى علي نوري

مدير التحرير

أمين الوائلي

نائب رئيس التحرير

محمد بن محمد أنعم

الميثاق